الأمـن الإنسـاني بالعـراق:
دراسة في ضوء نتائج الاحتلال الأمريكي (2003-2011)

أ/ يوسف أزروال - جـامعة تبسـة
بـاحث دكـتوراه - جـامعة بـاتنة1

ملـخص:

تهدف الورقة إلى توضيح مفهوم الأمن الإنساني، وعلاقته بالمفاهيم المشابهة، كما توضح أبعاده، المخاطر التي تهدده، من الناحية النظرية. كما تحاول شرح تأثير انعكاسات الاحتلال الأمريكي على أبعاد الأمن الإنساني بالعراق(السياسي، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي، الغذائي، والأمن الشخصي..).

Abstract:

The paper aims to clarify the concept of human security, and its relationship to similar concepts, and describes the dimensions, the risks that threatened, in theory. It is also trying to explain the implications of the impact of the US occupation on the human dimensions of security in Iraq (political, economic, environmental, community, food, personal security..).

مقـدمـة:

قـد ارتكـب الاحـتلال الأمريكـي للعـراق سـنة 2003، أشـكال كـثيرة مـن الانتهاكـات؛ كانـت آثارهـا مباشـرة، لاسـيما عمليـات العنـف المباشـرة الـتي يكـون الإنسان هدفها ومحورها في آن واحد، فضـلا عـن عمليـات اسـتهداف النـاس عـن طريـق الاختطـاف والاغتيـال. وبـين هـذه وتلـك، تعـددت منـابع الخطـر والانتهـاك والتهديـد، وتداخلت فيما بينها لتؤسس بيئة يفتقر فيها الناس إلى الأمن بشكل أصبح فيه الخوف مرادفا للموت، والأمن يعني الحياة.

لذلك فالاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، بقدر ما عمق وعقد مشكلات كانت قائمة، فإنه في الوقت نفسه خلق مشكلات جديدة لا تقل خطورة تمس أمن

الإنسان بالدرجة الأولى. ومن هنا نتساءل حول انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على واقع الأمن الإنساني العراقي؛ فما مدى تأثير الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الإنساني العراقي، وما هي تبعاته؟

بناء على ذلك وللإجابة على السؤال أعلاه، قسمت الدراسة إلى محورين أساسيين، الأول بعنوان في اتمولوجيا الأمن الإنساني، حيث تطرقت من خلاله إلى المضامين المختلفة للأمن الإنساني، ثم الحدود المعرفية للأمن الإنساني والمفاهيم ذات الصلة، ثم الأبعاد والمخاطر التي تهدد الأمن الإنساني.

والمحور الثاني بعنوان انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الإنساني بالعراق، أين شرحت فيه خطر الطائفية الذي يهدد الأمن السياسي للعراق، وانعدام الأمن الشخصي الذي يهدد حياة الأفراد، وفقدان مؤشرات الأمن المجتمعي، وكذلك تفكك ثنائية الأمن الغذائي والصحي، وتفاقم وتيرة الفقر واختلال الأمن الاقتصادي، والقضاء على المنظومة البيئية، وأخيرا الدمار الثقافي الذي يهدد هوية المجتمع العراقي.

أولا- في إتمولوجيا الأمن الإنساني

ارتبط مفهوم الأمن الإنساني في الدراسات الأمنية بفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث كتلة التحولات المعرفية على مستوى التنظير الأمني فرضت على الباحثين تعرية مدى خطورة مصادر تهديد أمن الأفراد، لا سيما، مصادر التهديد العسكري غير العنيف، وتفنيد عدم مواءمة المنظور التقليدي للأمن، من أجل وضع خارطة ملائمة تواجه مختلف أنماط التهديدات. كما كان للحروب إبان العقدين الماضيين، وفي أنحاء متفرقة من العالم، طرح مشروعات التدخل الدولي الإنساني الأثر البين في ولادة مفهوم الأمن الإنساني.

1- المضامين المختلفة للأمن الإنساني

ومع نهاية الحرب الباردة، برزت آمال جديدة لدراسات السلام في التعايش مع مفاهيم حديثة كالسلام والأمن والعنف، والتي بدورها فسحت المجال للأفكار النازعة إلى السلام الايجابي المقترح من Johne Galtung وKeneth Boulding بمفهومه الخاص بالسلام المستقر، فالأمن الحقيقي لا يقتصر على غياب العنف

المباشر، بل يستوجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك القضاء أو تقليص حدة العنف غير المباشر، ويعني العنف البنيوي في صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية[1]. وتستند وجهة النظر الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن كما ورد في تقرير ايقون بارEgon Bar المعنون بالأمن المشترك، إلى أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح، وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى. ضف إلى، التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية غير واقعي، إذ توجد أشكال أخرى من المخاطر التي تتهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتى ثقافية، كما وقد يكون وراءها فاعلين آخرين غير الدولة كالمافيا والمنظمات الإرهابية[2].

أ- تعريفات الأكاديميين والمختصين للأمن الإنساني:

يرى بول هينبيكر Paul Heinbecker بأن "الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يتناول مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، فأمن وبقاء الأفراد جزء مكمل لتحقيق الأمن العالمي، كما يكمل ولا يحل محل الأمن القومي[3]". ويربط كانطي باجباي Kanti Bajpai الأمن الإنساني بالمقدرات المتاحة على اختلاف أنواعها، فيشير إلى "مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات، مقارنة بالمقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، إذ تتنوع مصادره في الوقت والنطاق، وعند هذه النقطة لا يمكن وضع تعريف محدد صالح لكل الجماعات[4]".

ويتطلب الأمن الإنساني حسب صاداكو أوغاتا Sadako Ogata" شمول المستبعدين، فيركز على وجود ثقة كافية لدى أكبر مجموعة من الأفراد في مستقبلها، في أنها تستطيع فعلا أن تفكر في اليوم الموالي، والأسبوع التالي، والسنة التالية. ومن ثم، فحماية الأفراد وتمكينهم، مسألة تتعلق بإمكانات حقيقية للأفراد لكي يعيشوا في سلم وكرامة، ويعزز الأمن الإنساني من هذه الزاوية أمن الدولة لكن

لا يحل محله[5]". ويرى محبوب الحق Mahbub Ul-Haq أن "أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلا من الأمم، والأمن بالتنمية وليس بالأسلحة، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم وفي وظائفهم[6]".

ب- رؤيتان دوليتان للأمن الإنساني: فيما يتعلق بالأمن الإنساني توجد على الأقل رؤيتان دوليتان برزتا في مجال الأمن الإنساني.

- **الرؤية اليابانية:** يقوم على تحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، إذ تقوم الرؤية اليابانية على أنه يمكن تحقيقه في حالة واحدة وهي عندما يعيش الأفراد حياة متحررين فيها من الحاجة والخوف[7]. فتركز على الصيغة الأصلية التي جاء بها البرنامج الإنمائي، والتي تلخصها في التحرر من العوز. وهو ما وضحه تقرير لجنة الأمن البشري لسنة2003 والأنشطة التي مولها الصندوق الياباني للأمن الإنساني[8].

- **الرؤية الكندية:** ركزت الرؤية الكندية في تناولها للأمن الإنساني على فكرة التحرر من الخوف، فبالنسبة لها، الأمن الإنساني يتمثل أساسا في إزالة القوة والعنف والتهديد أو التهديد بهما في حياة الناس اليومية[9].

ج- الأمن الإنساني حسب المنظمات الدولية والإقليمية

- **الأمن الإنساني لدى الأمم المتحدة:** لعل أبرز تقارير التنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الصادرعن (UNDP)، حيث اقترح التقرير مفهوما جديدا وهو الأمن الإنساني، أين احتل أمن الأفراد رأس أولويات الأجندات الأمنية للدول. وقد جاء التقرير بتوليفة من المسوغات طرحها من أجل تقديم اقتراب مخالف للاقتراب الأمني التقليدي، تتمثل فيما يأتي[10]:

-تحقيق الأمن الإنساني اهتمام كوني، فهو مهم للأفراد في العالمين الفقير والغني،

-تعقد وتداخل أبعاد مفهوم الأمن، يتوقف كل منها على الآخر، فعند تعرض أمن الأفراد لأي تهديد في أي أرض، فمن المحتمل أن يتعدى أثره إلى خارج الحدود الجغرافية للدولة.

-إمكانية تعجيل تحقيق الأمن الإنساني عن طريق الحل الوقائي القبلي، بدلا من التدخل العلاجي البعدي.

-الفرد هو محور مفهوم الأمن الإنساني، فيعني الطريقة التي يعيش بها.

- **الأمن الإنساني لدى الاتحاد الأوروبي:** أعلن الاتحاد الأوربي عن مسؤولية تاريخية عن المساهمة في خلق عالم أكثر أمنا، في هذا الإطار شكلت لجنة من خبراء دول الاتحاد لدراسة طبيعة الدور الذي يمكن للاتحاد أن يقوم به، حيث وضعت تقريرا لها موسوم بـ"إستراتيجية أوروبية لتحقيق الأمن الإنساني"، قائمة على[11]:

- **المبرر الأخلاقي**: مسؤولية الاتحاد تجاه البشر في كافة أنحاء العالم من خلال نشر قوات الاتحاد في المناطق التي تعاني من حالات انتهاكات لحقوق الأفراد.

- **المبرر القانوني**: إن الاتحاد عليه التزم قانونيا بالعمل على تحقيق الأمن الإنساني في أنحاء العالم.

- **المبرر الذاتي**: أي لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد في أنحاء العالم خاصة[12].

- **رؤية منظمة الآسيان:** تنظر الآسيان إلى الأمن الإنساني في إطار رؤية 2020، على أنه يتعلق بمصلحة وأمن الأفراد، في سياق تحقيق ما يلي:

-تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، مما يقتضي المشاركة في عملية الحكم؛

-العمل على تحقيق التنمية بأبعادها الشاملة لتحسين أوضاع الشعوب بالمنطقة[13].

- **رؤية جامعة الدول العربية:** انطلقت الرؤية العربية للأمن الإنساني من خطوط (UNDP)، حيث ترى بأنه "تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته". فالحرية هي القيمة المحورية للفرد، إذ أنها في السياق العربي، تتعرض للتهديد من الداخل والخارج، من جانب قوى محلية وأجنبية[14].

مما سبق عرضه حول مفهوم الأمن الإنساني، نرى بأنه، لا يعني الحفاظ على حياة الإنسان فقط وأيضا الحياة بكرامة وحرية ومساواة وتكافؤ في الفرص، وتنمية قدرات البشر، ويعني حماية الحريات الأساسية وحماية الناس من التهديدات والأوضاع القاسية، وتحرير الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة زمنيا، وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته.

2- الحدود المعرفية للأمن الإنساني ومفاهيم ذات الصلة

أ- حقوق الإنسان: إن حقوق الإنسان يوفر الإطار القانوني للأمن الإنساني، والذي يمكن أن يستند إليه، بحيث تصبح مهمة الأمن الإنساني في هذا الصدد تحديد الخطوات الفعلية المطلوبة استناد إلى الإطار القانوني[15].

ب- التنمية الإنسانية: التنمية الإنسانية تعني توسيع خيارات الناس، فالأمن الإنساني يعني أن الناس بإمكانهم ممارسة الخيارات بحرية وسلامة، ويكونوا واثقين من الفرص التي تمنح لهم لن يفقدوها[16]. بالمقابل، لا يمكن إنكار نقاط الاختلاف بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية، والتي تتمثل في:

- تتمركز التنمية الإنسانية على إزالة العقبات التي تعوق الحياة البشرية، في حين الأمن الإنساني يدفع مزيدا من الاهتمام بتقليل المخاطر.

- تختلف التنمية الإنسانية عن الأمن الإنساني في الأولويات، إذ تعطي الأولى الأولوية إلى تحقيق النمو مع المساواة، كما أن الثانية تركز على كيفية إيجاد بيئة أمنية ملائمة.

- تمتاز التنمية الإنسانية عن الأمن الإنساني في الإستراتيجية المتبعة لبلوغ الأهداف، حيث يركز الأمن الإنساني على الإصلاح المؤسسي وصون الكرامة البشرية للأفراد، وتعنى التنمية البشرية بتوفير الحاجات الأساسية[17].

ج- التدخل الدولي الإنساني: ينظر للعلاقة بين المفهومين من زاويتين؛ تتمثل الأولى في النظر للأمن الإنساني، كونه جزء من منظومة المفاهيم الغربية، تستخدم للتفاوض والسيطرة على الدول النامية. والثانية، تتمثل في طرح التدخل الدولي الإنساني كإحدى أدوات تحقيق الأمن الإنساني، في المناطق التي تعاني أزمات[18].

3- أبعاد الأمن الإنساني: يرى باري بوزان Barry Buzan أن الأمن لا يقتصر فقط على الدولة، وإنما يجب أن يشمل الجماعات الإنسانية، ولا يمس القوة العسكرية فحسب، بل القطاعات الأخرى. بالمقابل لم يقتصر تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 على خمسة مكونات للأمن الإنساني كما وضعها بوزان، بل ذهب التقرير إلى إضافة عنصرين آخرين، حيث يقوم على سبع مكونات أساسية متجانسة، تشكل في

تكاملها وترابطها حلقة متينة في تجسيد كرامة وحرية الإنسان، وقد حددها التقرير في: الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، الاجتماعي، والسياسي[19].

- **الأمن الاقتصادي**: ينزع نحو التحرر من الحاجة والفقر.

- **الأمن الغذائي**: أي التركيز على ثنائية التغذية والصحة، واعتبر التغذية شرط جوهري في حياة الإنسان، فالتغذية الجيدة عنصر صحة الأفراد، يحتل فيها الدخل دور مهم[20].

- **الأمن الصحي**: يقوم على منهج حماية الأفراد من مختلف التهديدات الصحية التي تواجه صحة الإنسان وبالتالي حياته.[21].

- **الأمن البيئي**: يعني اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وبالتالي تهديد الأمن البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن[22].

- **الأمن الشخصي**: يقوم على منهج تأمين حياة الأفراد في عالم يتسم بالنزاعات المسلحة، وتطور معدل الجريمة بنوعيها، مما يشكل تهديدا خطيرا على أمن حياة الأفراد[23].

- **الأمن الاجتماعي**: هو النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه[24].

- **الأمن السياسي**: يعني انعدام شعور المواطن العادي أو صنف من المواطنين في الدولة بالعزلة السياسية[25].

4- مخاطر تهدد الأمن الإنساني:

إن التقرير الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1999، أشار إلى أن العولمة وفرت فرص هائلة للتقدم البشري، نظرا لسرعة انتقال التكنولوجيا والمعرفة، وحرية انتقال السلع والخدمات، غير أنه، فرضت مجموعة من المخاطر، قيدت الأمن الإنساني وأثرت عليه، وهذه المخاطر تصيب الدول الغنية والفقيرة[26]:

- عدم الاستقرار المالي: يعني أنه في عصر العولمة وتدفق السلع ورؤوس المال، فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث في المستقبل.

- غياب الأمن الوظيفي: دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين، إلى إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة، تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية، التي تؤدي إلى غياب الاستقرار الوظيفي.

- غياب الأمن الصحي: إن انتشار الأمراض كالايدز تأثر بحرية التنقل، فيشير تقرير لسنة 1998 بلوغ المصابين بالايدز في مختلف أنحاء العالم 33مليون فرد، وستة ملايين مصاب في العام نفسه.

- غياب الأمن الثقافي: أكد التقرير على أن انتقال المعلومات والثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، حيث تنتقل من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، والتي غالبا ما تفرض الأفكار والثقافات الوافدة إليها تهديدا على القيم المحلية[27].

ثانيا: انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الإنساني بالعراق

لقد أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق دمار للبلاد والإنسان تحت مسميات عدة، وهذا ما ترجمه الواقع والحال القائم عليه العراق بعد أكثر من عقد، وأخذت النتائج السلبية للإحتلال تتسع لتشمل جميع أبعاد الأمن الإنساني.

1- خطر الطائفية يهدد الأمن السياسي للعراق: إن للتوجهات الأمريكية الداعمة للطائفية السياسية في العراق أهداف أكبر من مجرد إسقاط النظام العراقي، أهمها تحويل التعددية الطائفية في العراق إلى تعددية طائفية سياسية أدت إلى تفكيك الدولة العراقية، مما مهد لإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة بما يتماشى مع المصالح الأمريكية، حيث انتهج الاحتلال سياسات أدت إلى تحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع تغلب عليه الطائفية السياسية، ويمكن عرضها فيما يلي[28]:

أ- السياسات غير المباشرة: والتي من بينها:

- حل مؤسسات الدولة العراقية: بمجرد دخول الاحتلال الأراضي العراقية قام باتخاذ سلسلة من الإجراءات أدت إلى هدم كيان الدولة العراقية مما أدى إلى غياب دور الدولة، وهو ما هيأ البيئة السياسية لإحياء الانتماءات الطائفية والعرقية والى تحول ولاء الأفراد من الدولة إلى الكيانات دون القومية.

- الامتناع عن الفعل: إن عدم قيام الاحتلال بدوره في مجال الأمن، خلق بيئة مواتية لاندلاع العنف الطائفي، فغياب القانون أدى إلى غياب الأمن وانتشار الجرائم، بما فيها التي تتم على أساس عرقي أو طائفي كالقتل، الاعتقال والتعذيب، والاحتلال بتقاعسه عن منع هذه الجرائم بين طوائف العراق، وغضه الطرف عن ممارسات طائفة في مواجهة أخرى، بحجة قلة القوات الأمنية أدت إلى تصاعد حدة الطائفية في البلاد[29].

ب- مأسسة الطائفية: اتبعت سياسات مباشرة أدت إلى تكريس مفهوم الطائفية السياسية، لعل أهمها:

- تشكيل مجلس الحكم العراقي على أساس طائفي 2003-2004؛ الذي يضم 25 عضوا موزعين على (11 شيعي، 05 أكراد، 05 سنيين، وتركماني ومسيحي، ويساري)[30].

- تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة على أساس طائفي 2004-2005؛ حيث ضمت 13 وزيرا من العرب الشيعة وخمسة عرب سنة وخمسة أكراد وتركماني ومسيحي[31].

- توزيع المناصب السياسية والسماح ببروز أحزابا طائفية؛

- إرساء نظام انتخابي يكرس الطائفية؛ أدت التشوهات البنيوية في النظام الانتخابي الجديد إلى تأجيج الشقاق بين المكونات الطائفية في العراق وإضافة لبنة أخرى في صرح عملية مأسسة سياسات الهوية[32].

- صياغة دستور دائم طائفي؛ وضع الدستور الدائم على المفاهيم نفسها، وتبنت مقدمة الدستور مفاهيم التمييز الطائفي عبر القدسية التي أضفتها على رموز الشيعة، كما تبنت شكل نظام الحكم الاتحادي.

- تكريس الطائفية في الجيش والأجهزة الأمنية وتشكيل الميليشيات المسلحة، مما خلق ثقافة الأمن الطائفي[33].

2- انعدام الأمن الشخصي يهدد حياة الأفراد: ثمة خلاف بشأن التقديرات المتعلقة بعدد الضحايا في العراق، حيث دأبت هيئة إحصاء القتلى العراقيين خلال الفترة

الماضية على جمع وتدقيق المعلومات الواردة في التقارير الصادرة عن جهات مثل سجلات المشارح، ووفقاً لها فإن عدد القتلى بلغ سنة 2009 حوالي5369 قتيلاً وأكثر من 4167 منذ مطلع 2010، وأعلن عن مقتل 4153 مدنياً عام 2011[34]. كما أنه ذكر أكثر من 5500 قتيل ومختطف وسجين بين عالم ومفكر وأستاذ أكاديمي وباحث وخاصة علماء الذرة والفيزياء والكيمياء. وتشير الإحصائيات أيضاً إلى أن80٪ من عمليات الاغتيال استهدفت العاملين في الجامعات وأكثر من نصف القتلى يحمل لقب أستاذ وأستاذ مساعد و20من العلماء المغتالين يحملون شهادة الدكتوراه وثلثهم مختص بالعلوم والطب[35].

3- فقدان مؤشرات الأمن المجتمعي: سأتناوله من خلال مؤشرين:

-انتهاك الحرية الشخصية: بالنسبة للسجون أصبح العراق بسبب الاحتلال في مقدمة الدول من حيث عدد السجون في العالم حيث بلغ بعد الاحتلال36 سجناً، عدا سجن أبو غريب الذي يعد الأرحم بينها رغم فضائحه، وتضم هذه السجون 400 ألف معتقل منهم 6500 حدث و10 آلاف امرأة[36].

- ارتفاع وتيرة الهجرة والتهجير: بالنسبة لأعداد المهجرين بلغ أكثر من مليوني عراقي داخل العراق و3 ملايين خارجه منهم 20 ألف طبيب ما يشكل حوالي ثلث أطباء العراق، هذا يعني أن خمس العراقيين أصبحوا لاجئين داخل بلادهم وخارجها منذ الاحتلال وهو العدد الأعلى في العالم والدليل أن العراقيين يمثلون الجنسية الأكبر في عدد طلبات اللجوء في العالم فوصلت النسبة تقريباً إلى 13 ألفاً. ويرتفع حالياً عدد النازحين العراقيين الذين يعيشون في مخيمات في أنحاء العراق بنسبة 25٪[37].

4- تفكك ثنائية الأمن الغذائي والصحي: منذ احتلال العراق والمواطن ينتظر ما سيحصل لقوته وعائلته جراء تعثر البطاقة التموينية، بشكل أضر بسلة غذاءه منذ الاحتلال إلى غاية اليوم. حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 6 ملايين عراقي معرضون لانعدام الأمن الغذائي. إن الأمن الغذائي في العراق يتسم بالهشاشة حيث يعاني 1,9 مليون عراقي على الأقل أو ما يعادل 5,7 بالمئة من الحرمان من الغذاء وعدم الحصول على ما يكفيهم من الطعام، و4 ملايين عراقي معرضون لانعدام الأمن

الغذائي، بالإضافة إلى معاناة واحد من كل أربعة أطفال من توقف النمو البدني والفكري بسبب نقص التغذية المزمن[38]. أما وضع الأطفال فهناك ما يقارب 500 ألف مشرد و28٪ من أطفال العراق يعانون سوء التغذية و10٪ يعانون من أمراض مزمنة، فيما تنجب 30٪ من النساء أولادهن في المدن و40٪ في الأرياف بلا عناية صحية[39].

الأمر الذي أثر سلبا في التراجع الرهيب لمستوى الأمن الصحي للفرد العراقي، حيث كان عدد مستشفيات عراق ما قبل الاحتلال 721 مستشفى و9413مركزا صحيا و240 عيادة طبية، كما بلغ الأطباء الاختصاصين والممارسين53217وبلغ العاملين بمجال التمريض في القطر04325 . هذه الأرقام اعتمدت إحصاء أعداد العاملين في فترة ما قبل الاحتلال، وقد اختلفت هذه الأرقام كلية منذ مارس2003، فقد تم قصف وتدمير العديد من المستشفيات والمراكز الصحية وإزالتها بشكل كامل. وتابعت خسائر القطاع الصحي البشرية ازديادها مع تفاقم تدهور الوضع الأمني، ففي تقرير لصحيفة الاندبدنت في عددها يوم 2007/1/19 ذكرت فيه بأن 50 ٪ من مجموع الأطباء العراقيين تركوا العمل نتيجة استهدافهم بشكل متعمد وقتلهم أو وفاتهم نتيجة العمليات العسكرية أو هروبهم نتيجة أعمال التهجير أو التهديد ومنذ 2003، تعرض ما لا يقل عن 100 طبيب للقتل وتم اعتقال ما يزيد عن 250[40].

كما استخدمت القوات الأمريكية الأسلحة المحرمة دوليا في العراق، انعكس على صحة الإنسان العراقي، وتتمثل فيما يلي:

- ولادة ثلاثة أطفال مشوهين يوميا، مما يؤكّد خطورة الأسلحة التي استخدمتهما قوات الاحتلال عام 2003، وجاء ذلك في دراسة أعدتها جامعة البصرة بالتعاون مع إدارة حماية البيئة العراقية عام 2011 .

- ارتفاع معدل الأمراض النفسية حيث بلغت نسبة 30٪من الأطفال في مدينة الموصل الذين يعانون من اضطرابات نفسية، و47٪ من الأطفال في بغداد قد تعرض إلى الصدمات النفسية الشديدة و14٪ منهم إلى الاضطرابات النفسية الشديدة كالاكتئاب والكوابيس والقلق، وذكرت دراسة طبية عراقية عام 2006 بدعم من

منظمة الصحة العالمية، عللت ارتفاع معدل الأمراض النفسية بسبب الأعمال العسكرية لقوات الاحتلال.

- إن العراق هو صاحب أعلى معدل في وفيات الأطفال بين الدول النامية، وإن طفلا واحدا يموت من كل ثمانية أطفال يولدون في العراق، قبل بلوغ السنة الخامسة من عمره حسب تقرير اليونيسيف لشهر جانفي2007، بينما يؤكد تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر ليوم 2007/4/11 أن حياة وكرامة العراقيين تتدهور باستمرار تحت الاحتلال، وأن العراقيين أخذوا يعزفون عن الذهاب إلى المستشفيات بسبب الخوف.

- إن أطفال العراق تأثروا بنتائج الحرب، وأصيبوا بما يسمى صدمة إجهاد ما بعد الفوضى، والتي تصيب أدمغة الأطفال، وتقود إلى تأثيرات طويلة الأمد وتتدخل مباشرة في إحداث تغييرات جسيمة الأذى في سير حياتهم المقبلة، ووصفها البروفيسور الأسترالي سيزار تشيلا بأنها أشد النتائج المحزنة المنسية في حرب العراق، حسب تقرير له نشر في 2009/3/10[41].

4- تفاقم وتيرة الفقر واختلال الأمن الاقتصادي: إن الاحتلال أدى دورا بالغا في نمو كل من ظاهرة الفقر وارتفاع مستوى البطالة بين أفراد المجتمع العراقي، حيث أن مستوى الفقر البشري بالعراق بعد الاحتلال مارس 2003، مما أثر في ارتفاع وتيرة الفقر، وجعلته ينتشر ويبقى ضمن المستويات العالية، وقدرت النسبة المتعلقة به بعد الاحتلال 25.8٪، وارتفعت إلى 31٪ عام 2005، بمعنى حوالي ثلث سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر المدقع، أما نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع فقد ارتفعت من 57٪ عام 2005 إلى 60٪ عام 2011، أي نصف سكان العراق ليس بإمكانهم توفير حاجاتهم الأساسية من غير المواد الغذائية[42].

أما عن البطالة في الاقتصاد العراقي، بلغت 28.1٪ في المسح الذي أجري عام 2011، وحسب منظمة العمل الدولية، قدرت الأمم المتحدة المعدل بحوالي 50٪. ويشمل معدل البطالة الذكور 30.2٪ بينما لا يتجاوز معدل بطالة الإناث 16٪، وعلى مستوى البيئة بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية 30٪ مقابل 25.4٪ في المناطق الريفية[43]. بينما تشير تقديرات غير الرسمية والدولية نسبة البطالة في العراق بـ 60٪-70٪ وإذا

كان هناك من يشكك في دقة وشفافية التقارير الرسمية وشبه الرسمية عن حجم ظاهرة البطالة في العراق إلا انه بدون شك تؤشر خللا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كبيرا[44]، وارتبطت بما يلي:

- أدت العمليات العسكرية التي خاضها الاحتلال، إلى زعزعة الوضع الأمني، فتزايدت عمليات النهب والسلب والتخريب للأموال العامة والخاصة والتهجير والقتل[45].

- ارتبط تدهور قطاع التشغيل في العراق، بقيام حكومة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش العراقي، وتسريح مئات الآلاف من المتطوعين، الذي يستوعب أكثر من 400 ألف، فضلا عن 150 ألف جندي مكلف يستوعبهم الجيش لمدة سنتين، كما أدى ذلك إلى تعطل 50 ألف عامل من هيئة التصنيع العسكري الملغاة و6600 عامل من وزارة الإعلام، وما يقارب المليون عامل من مفتشي وزارة الدفاع والداخلية، وقوى الأمن الداخلي[46].

- الآثار السلبية لتحرير سياسة التجارة الخارجية وانخفاض عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة وانخفاض عدد العاملين بها، أدت إلى:

- انخفاض المنشآت الكبيرة من 418 عام 2002 إلى 411 عام 2006.

- انخفاض المنشآت الصناعية المتوسطة من 156 عام 2000 إلى 79 عام 2003 وإلى 52 عامل 2006، وانخفض العاملين بها من 2276 عام 2000 إلى 1407 عام 2003 ثم انخفض إلى 1397 عامل عام 2005.

- انخفاض المشاريع الصغيرة من 77176 منشأة عام 2000 إلى 17929 منشأة عام 2003، وإلى 11620 منشأة عام 2006، وقد انخفض العاملين في هذه المنشآت من 164579إلى 50207 وإلى 36379 عامل على التوالي[47].

6- القضاء على المنظومة البيئية: يتجلى في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتدمير للتنمية الإنسانية من خلال البيئة، فقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستخدام المفرط للأسلحة التقليدية وغير التقليدية ضد العراق، والتي من بينها أسلحة مدانة دوليا، فحسب التقارير الدولية وصحيفة الغارديان أحصى الخبراء أن

قوات التحالف استخدمت ما بين 1000 و2000 طن من اليورانيوم المنضب المضاد للدبابات خلال الغزو في مارس 2003[48].

واتسعت دائرة التخريب للمؤسسات النفطية منذ اندلاع الحرب، حيث تم استهداف تخريب خطوط أنابيب النفط والمنشآت النفطية خلال 2003، وبعدد 160 حادث أفضت إلى حرق أكثر من 63000م^3 من النفط الخام، وأكثر من 2.5 مليون وحدة من الغاز وأكثر من 82000م^3 من المنتجات الأخرى تسربت جميعها أو تم حرقها في المحيط البيئي[49]. وتمحورت التأثيرات الفتاكة التي خلفتها الأسلحة الأمريكية في المنظومة البيئية العراقية، أساسا في[50]:

- تراجع نسبة استخدام الأراضي الزراعية إلى 27,5 بالمئة من مجموع مساحة العراق، واتساع نسبة الأراضي المتصحرة إلى 31بالمئة[51].

- التغير المناخي نتيجة تلوث الهواء، بفعل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة تقدر بـ 98,8مليون طن سنة2011[52].

- تلوث المياه، حيث وصلت نسبة الملوحة في مياه الأنهار عام 2006 إلى 1.5 ٪ بمقدار ما كانت عليه عام 2002 بموجب المواصفات العراقية[53]، وبلغت نسبة التلوث بالكبريت للفترة نفسها 20٪، ونسبة الملوحة في نهر الفرات بلغت 600 جزء بالمليون 2007، ويتوقع أن ترتفع إلى 1250 جزء بالمليون عام 2015[54].

7- الدمار الثقافي يهدد هوية المجتمع العراقي: خلف احتلال العراق تأثيرات مدمرة على الموروث الثقافي العراقي، حيث تكبدت المؤسسات الثقافية العامة والمراكز الأكاديمية خسائر من العيار الثقيل بما في ذلك سرقة الآلاف من القطع الأثرية القديمة والمواد الثقافية الأخرى. والتي يُمكن تقسيمها إلى أعمال عشوائية ومقصودة، تخريبا متعمدا للعناصر المكونة للموروث الثقافي. واختفت داخل العراق أوخارجه بشكل غير قانوني الملايين من الملفات الخاصة بالدولة، كما سُرقت الآلاف من المواد الثقافية من كتب نادرة ومخطوطات قديمة[55]، والأرقام تختصر ذلك:

- سرقة 15000 قطعة أثرية من المتحف الوطني العراقي؛

- سرقة القطع الأثرية من الإثني عشر ألف موقع أثري في العراق؛

- تدمير ونهب 84٪ من المؤسسات التعليمية العليا العراقية[56]؛

- سرقة نسخة توراة عمرها نحو أربعمائة سنة من الموصل وتفكيكها إلى أوراق ومن ثم عرضها للبيع في الغرب؛

- نقل أرشيف اليهود العراقيين بأكمله إلى الولايات المتحدة؛

- تدمير نحو 60٪ من الأرشيف العثماني/الهاشمي الخاص بالعراق[57].

خاتمة:

من خلال تناول الإطار المفهومي للأمن الإنساني وأبعاده، وشرح مختلف الانعكاسات السلبية للاحتلال الأمريكي للعراق على أبعاد الأمن الإنساني، يمكن رصد النتائج التالية:

- الاحتلال الأمريكي للعراق خلف حصيلة مروعة من النتائج الكارثية سببها الاحتلال على حاضر ومستقبل العراق في أبعادها الأمنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

- إفراز عملية سياسية مشوهة قائمة على المحاصصة الحزبية والطائفية، وتنفيذ عمليات اغتيال منظمة ودقيقة لمئات الكوادر العلمية والسياسية والدينية والأمنية والعسكرية والثقافية والإعلامية في العراق بأبعاد طائفية.

- اتساع دائرة الفقر، حيث مست شريحة واسعة جدا تعيش تحت خط الفقر، الأمر الذي أثر في صعوبة العيش والحصول على الحاجات الأساسية للأفراد، وبالتالي التأثير في تحقيق الأمن الغذائي الصحي.

- تدمير المنظومة البيئية العراقية التي كانت تعتبر من أنظف البيئات في العالم، فضلا عن تدمير البنية الاقتصادية للدولة العراقية.

- وكذلك اغتصاب الموروث الثقافي العراقي، ونهب أهم الآثار التاريخية العالمية، فكل هذه النتائج شكلت تهديدا لواقع ومستقبل الأمن الإنساني بالعراق.

الهوامش:

(1)- عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، www.politics-ar.com/ar/index.php/.../3106.

(2)- عادل زقاغ، المرجع نفسه.

(3)- Paul Heinbecker, « Peace theme: human security ». www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.html

(4)- Kanti Bajpai, an expression of threats versus capabilities across time and space,Security Dialogue, vol35,no3,sep2004, p360.

(5)- Sadako Ogata,State Security – Human Security,(UN House: United Nations University, 2001), p05.

(6)- Mahbub Ul-Haq, global governance for human security, in: Majid Tehranian,Worlds Apart: human security and global governance,(New York: Toda institute fo globale peace and policy research,1999), p99.

(7)- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، ط1.(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص ص 120، 119.

(8)- كيت كراوز"الأمن البشري في العالم العربي: كيف يبدو إلى ملاحظ خارجي"، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الدولي حول: الأمن الإنساني في الدول العربية بعمان، 2005/03/15/14، ص72.

(9)- المرجع نفسه.

(10)- تقرير التنمية البشرية لسنة1994، (الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995)، ص ص23، 22.

(11)- خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص158.

(12)- "A Human Security Doctrine for Europe", The Barcelona Report of the Study Groupon Europe's Security Capabilities, p910،.

http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/solana/ 040915 capbar.pdf

(13)- خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص 169.

(14)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص25.

http://www.arab-hdr.org/publications/contents/arabic/2009

(15)- نور الدين دخان، "الأمن الإنساني: دراسة في المفهوم"، دراسات إستراتيجية، العدد 09، ص12.

(16)- محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان"، ص7.

http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011.pdf

(17)- نور الدين دخان، مرجع سابق، ص ص13-14.

(18)- المرجع نفسه، ص17.

(19)- تقرير التنمية البشرية لسنة1994، مرجع سابق، ص24.

(20)- Amartya sen, poverty and famines: an essay on entitlement and deprivation. New York: Oxford University of press, 1983.p47.

(21)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2000: الأهداف الإنمائية للألفية، ص12.

(22)- محمد عبد الفتاح القصاص، "قضايا البيئة المعاصرة"، العلوم الحديثة، العدد 1، السنة 16، 1983، ص35.

(23)- عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، (بيروت: مطبعة سيكو، 2001)، ص55

(24)- عبد الله محمد آل عيون، نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، دراسة تحليلية وتطبيقية، 1985، ص19.

(25)- فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)، ص62.

(26)- عبد العظيم بن صغير، "الأمن الإنساني والحرب على البيئة"، المفكر، العدد الخامس، ص90.

(27)- عبد العظيم بن صغير، المرجع نفسه، ص91.

(28)- رسمية محمد هادي، "الطائفية السياسية وعوامل صعودها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق"،) http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/21997-2014-11-20-17-54-26

(29)- جمال محمد سليم وداليا احمد رشدي، الطائفية والتدخل الخارجي، كراسات إستراتيجية، العدد237، مركز الأهرام .ص08.

(30)- جاسم الجبوري، مجلس الحكم في العراق بداية التقسيم الطائفي، http://www.alrashead.net/index.php?partd=1&derid=1128

(31)- تشكيل أول حكومة في العراق بعد سقوط نظام صدام من 25 وزيرا، انظر الموقع: http://www.alyaum.com/article/1107382

(32)- Khalil Osman ،Sectarianism in Iraq: The Making of State and Nation Since 1920) Routledge، (2014 ،p159

(33)- المرجع نفسه، ص19.

(34)- الموقع الالكتروني لهيئة إحصاء جثث العراق /https://www.iraqbodycount.org/database

(35)- عزة شتيوي، 51. مليون قتيل عراقي و4 ملايين مهجر وتدمير البنية التحتية، http://thawra.sy/print_veiw.asp?FileName=1416552172011122120282O

(36)- جاسم الشمري، العراق بعد سبع سنوات من الظلم والاستهتار الأمريكي والحكومي http://www.almoslim.net/node/126149

(37)- عزة شتيوي، مرجع سابق.

(38)- عماد علو، تداعيات تراجع الأمن الغذائي، http://www.azzaman.com/?p=113578

(39)- عزة شتيوي، مرجع سابق.

(40)- سعاد خبية، الواقع الصحي وأطفال العراق، http://www.mokarabat.com/s2579.htm

(41)- دار بابل للدراسات والإعلام، الوضع الصحي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، http://www.darbabl.net/week_qadhya_show.php?id=37

(42)- عباس علي محمد، مرجع سابق، ص 274.

(43)- عباس علي محمد، الأمن والتنمية –دراسة حالة العراق (1970-2007)، ط1 (العراق: مركز العراق للدراسات، 2013)، ص 321.

(44)- عماد علو، ظاهرة البطالة في العراق هل من علاج؟ http://www.altayaraldemokrati.com/index.php?option=com_content&view

(45)- مالك عبد الحسين أحمد، البطالة في العراق: الأسباب، النتائج والمعالجات، الإدارة والاقتصاد، المجلد01، العدد03، ص 07.

(46)- أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق: الواقع وتحديات المعالجة، شؤون عراقية، مركز العراقات للدراسات، جانفي 2011، العدد 05، ص 33.

(47)- مالك عبد الحسين أحمد، مرجع سابق، ص 05.

(48)- United Nations programme, " Assessment of environmental" "host spots"in Iraq (November 2005).

(49)- وزارة البيئة بالعراق، تقرير حالة البيئة في العراق 2006، ص 06. http://www.estis.net/sites/enviroiraq/default.asp?site=enviroiraq&page_id

(50)- وزارة البيئة بالعراق، المرجع نفسه، ص 07.

(51)- وزارة التخطيط العراقية، الإحصائيات البيئية للعراق2013، ص63.

(52)- وزارة البيئة في العراق، توقعات حالة البيئة في العراق، التقرير الأول، العراق، 2013، ص 60.

(53)- المرجع نفسه، ص 80.

(54)- منتظر فاضل البطاط، تلوث المياه في العراق وآثاره البيئية، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 04، سنة 2009، ص 134.

(55)- سعد بشير اسكندر، نهب الممتلكات الثقافية العراقية ومحاولات استردادها، الموروث، العدد74.

(56)- منى زياد، التطهير الثقافي في العراق، (قراءة في كتاب).

(57)- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/6/13